

البطاقة الوقودية

مفتش عام وخطوط ساخنة لكن النفط والغاز ينتعشان في السوق السوداء



مجموعة من الاولاد لاتتجاوز اعمارهم العشرة اعوام واثنى عشر عاما يطرقون ابواب المنازل في بعض محلات بغداد السكنية لشراء (البطاقة الوقودية) سعر الدفتر كاملا بحدود الاربعمئة الف دينار وسعر البطاقة الواحدة الشهرية يتراوح بين خمسة الاف او عشرة آلاف دينار وهناك بعض المواطنين يبيعون البطاقة لانهم حسب ما يقولون لن يجدي نفعا اقتناؤها، ولكن لمن يبيعهها هؤلاء الاولاد بعد شرائها وليس فقط من يزاول هذه المهنة (الدوارة) وانما رجال تتراوح اعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما ينتظرون الاولاد ليرشدوهم بعد ذلك على البائع لتسليم مبلغ (البطاقة الوقودية).

تحقيق/ ايناس طارق
تصوير: سعد الله الخالدي

باعه النفط والبطاقة

يقول محروس بائع نطف في منطقة البياع نحن لانضبط على المواطن لشراء البطاقة انما يتدنا ذلك برغبته صحيح نطرق الابواب ونسأل من يبيع، هناك بعض المواطنين يقول اننا لا نذهب الى محطة توزيع الوقود او نكون في انتظار المجلس البلدي ليأتي لنا بالنفط، وطريقة شرائنا البطاقة تعتمد على اسلوب العرض والطلب أي بمعنى أوضح ان بعض العوائل تفضل شراء النفط بالسعر التجاري افضل من وقفها ساعات بانتظار النفط الابيض ولا تعلم ان كانت سوف تحصل عليه او لا حتى اجل غير مسمى، و اضاف محروس غالبية العوائل التي تقوم ببيع البطاقة الوقودية تسكن في المحلات السكنية التي تتمتع بمستوى معيشي افضل من بعض المناطق الشعبية.

اصدار البطاقة الوقودية

وبالرغم من اصدار البطاقة الوقودية الخاصة بتجهيز المواطن بالمنتجات النفطية والغازية فان طوابير المواطنين ما زالت تنتظر كل يوم امام محطات تعبئة الوقود من اجل حصوله على مادة النفط وحسب ما مدرج ضمن البطاقة الوقودية لكل شهر خمسون لتر نفط ابيض ابداً توزيعها بحلول شهر اب ٢٠٠٨ وتم توزيع البطاقة الوقودية من قبل وكلاء المواد الغذائية (وكيل توزيع الحصة التموينية) لضمان وصولها للمواطن وفي حال عدم تسلم المواطن البطاقة الوقودية تبدأ رحلة الرجعة بين المراكز التموينية التابعة لمنطقة سكنه وتقديم طلب وشكوى وسبب عدم تسلمه وبعد قناعة الموظف او الموظفة بتطبيق جميع المستندات الرسمية يسلم البطاقة الوقودية.

وزارة التجارة والبطاقة

وفيما يخص دور وزارة التجارة في اصدار البطاقة

والسبب والشأنه جملة (اذا ما يعجبك اطلع) . استار يبلغ من العمر خمسين عاماً يقول كنا نأمل خيراً عند تسلمنا البطاقة الوقودية وان تصبح الامور اسهل واكثر مرونة وانسابية في الحصول على مادة النفط ولكن المسألة كما هي ومازالت السوق السوداء تحتل المرتبة الاولى. وللعلم فقط ان محطة تعبئة الوقود لم تفتح ابوابها للمواطنين بالرغم من تجاوز الساعة الثامنة صباحاً وحسب ما يقول احد الاشخاص الواقفين لحماية المحطة والذي رفض ذكر اسمه ان صهره النفط (الترية) لم تصل بعد الى المحطة ولا يعلمون متى تصل و اضاف الشخص نفسه احياناً الصهر لا يأتي فيعود المواطنون ادراجهم وسط استيائهم وانتظارهم الطويل دون جدوى.

وسأنا شاباً يدعى احمد ولا يتجاوز عمره السبعة عشر عاماً زريد ان نشترى بطاقة لاننا لا نملك بطاقة وقودية اجابنا لا يوجد من يبيع انظرنا والشهر القادم لن بطاقة هذا الشهر (ايلول) و (تشرين الاول) لا توجد حالياً بسبب توزيع مادة النفط بصورة مستمرة وغالبية البطاقات تم بيعها لاصحاب العربات والتاكر الصغيرة.

ولكن حسب ما يقال ونسمع انه لايسمح لأي شخص ان يستلم البطاقة الوقودية دون مقارنة اسمه المدون بها مع شهادة الجنسية وهذا ما نكره لنا مسؤول في محطة وقود ساحة الطيران ويدعى محمد لا يمكن تجهيز أي مواطن بمادة النفط او الغاز دون مقارنة اسمه مع الاسم المدون بالبطاقة الوقودية ولكن لانعتقد ان ذلك يحدث انن كيف يتم تسلم النفط ببطاقة

ببعض من قبل صاحبها ولكن مازال اسلوب الاتفاق والتعاون مع البعض من اصحاب المحطات الوقودية وبساعة السنفط والغازيحتل الحيز الاول لاجدات ازمة وقودية. لم تتجاوز الساعة الحادية عشرة صباحاً عندما ذهبنا الى (محطة تعبئة ساحة الطيران) لتكون قرب المواطن وهو في محنة الطابور والانتظار الطويل لملء اربعة جليكانات بالنفط ولكن المسؤولين اجابونا ان توزيع مادة النفط قد انتهى لهذا اليوم ولنأتي غداً؛ وقبل وصولنا الى المحطة بدقائق انتهى التوزيع وبدورنا طلبنا لقاء المفتش المسؤول المخول من وزارة النفط اجابنا الواقفون اسام باب المحطة: لانعرف ان كان موجوداً او لا واخبرنا شخص من داخل المحطة بيان المفتش قد خرج قبل نصف ساعة. وعلق المواطن رعد الذي كان يروم مغادرة المحطة: كل يوم نحن على هذا الحال يوزعون كميات قليلة من مادة النفط وبعد مرور ساعة يقولون نقد النفط (خلص) واذا تكلم واعترض مواطن تأتي الاجابة محملة بالاهانات

وان الواقفين داخل اسوار المحطة ضعف عدد المواطنين الواقفين بالخارج وفي حال تجهيز مواطنين اثنين على البطاقة فان (التهريب) يكون اربعة اضعاف العدد وهذا يحدث اسام انظار الجميع والمخول (المفتش) من وزارة النفط لايفعل شيئاً سوى احتضان دفتر يسجل به وقت قدوم ومغادرة صهره النفط؛ نساء ورجال كبار في السن لم يكن حالهم افضل من السابقين والذين غلبهم التبع والجهد من طوال الانتظار يقول ابو سلمان لماذا نضطر الى الوقوف منذ ساعات النهار الاولى دون جدوى.. المسؤولون هنا لا يوزعون مادة النفط بالتساوي لان المعرفة تلعب دورها واصحاب (العربات) يقفون خلف المحطة ويعد نهاب المواطنين ونحن نسكن في منطقة البتاويين ولم يكلف نفسه المجلس البلدي ويأتي لنا بالنفط مع العلم اننا نسمع ان المجلس البلدي مقره له تسلم نصف كمية النفط المقررة ليتم توزيعها للمواطنين في مناطق سكنناهم.

دور وزارة النفط

يقول المتحدث الاعلامي عاصم جهاج : فيما يخص عملية بيع وشراء البطاقة الوقودية من قبل بعض المواطنين فان الوزارة لاعلاقة لها بذلك، وهذا شيء يعود لهم ولا دخل لوزارة النفط بذلك وبرغم ذلك قدمنا العديد من البرامج الاعلامية والتثقيوية لتوعية المواطن وافهامه دور وضرورة البطاقة الوقودية لمنع بيع النفط بالسوق السوداء وتعمل وزارة النفط بالتعاون مع المفتش العام وجهات رقابية اخرى مختصة بالشرطة الوطنية الخاصة بحماية المحطات وملاحقة من يقوم ببيع النفط خارج محطات الوقود وان حدث تقصير من قبل

اي محطة سوف ترفع تقارير الى الجهات المسؤولة لمعاقبها حتى ان تطلب الامر اغلاقها وكل تجربة لابد من ان تواجه صعوبة في بداية العمل ولكن وزارة النفط تعمل دائماً على توفير المنتجات الوقودية للمواطنين

بمسعر الرسمي، محطة وقود السيدية يقول مسؤول المحطة والذي رفض ذكر اسمه: سابقاً كانت تأتي كل يوم ثلاث سيارات (صهاريج) مخصصة لنقل النفط الابيض ولكن بعد عدة اشهر أصبحت تأتي كل ثلاثة ايام سيارة واحدة سعة ٣٦٠٠٠ لتر نفط. ويوم الجمعة لا يأتي النفط وقد اثر ذلك كثيراً في انسيابية توزيع النفط للمواطن.

وعلى احد المواطنين يدعى طالب ان المجلس البلدي لمنطقة السيدية يتقاضى اجور نقل ٢٠٠٠ دينار من المواطنين إضافة الى ان سعر خمسين نفط ابيض لايتعدى رسمياً سبعة الاف دينار ولكن المجلس البلدي يتقاضى عشرة الاف دينار. الدكتور خولة رئيسة لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد تقول: ان اصدار البطاقة الوقودية جاء بدعم من مجلس محافظة بغداد بعد ترتيب الاجراءات الرسمية لإجراء المناقصات الخاصة ببيع البطاقة لسعر اسطوانة الغاز في محافظة بغداد ويومياً هذه الجهات تتسلم تقارير ساعدتنا في السيطرة ولو جزئياً على منع تهريب وبيع المنتجات النفطية في السوق السوداء وبالرغم من كل الاجراءات التي اتخذها وزارة النفط ما زالت عمليات بيع النفط والغاز تتم في السوق السوداء مادام البعض من اصحاب المحطات يتعامل مع اصحاب العربات والجليكانات ومع الاسف المواطن يتسج ذلك ببيع البطاقة الوقودية.

بمجلس



رفع تجاوزات الباعة المتجولين

الهموم أمنية والاعراض معيشية

بغداد/ سها الشبخي

في ذروة نشاط السوق.. وفي يوم (العرافات) الموافق ٢٩/٨/٢٠٠٨ قامت (الجهات المسؤولة) برفع السقوف والهياكل الحديدية المغلفة بقماش الجادس والتاليون للسوق الشعبي المقام في باب العظم.. والذي يعتاش منه الباعة المتجولون منذ اكثر من عقد من السنوات.. وكان سبب الرفع ذلك هو ان الباعة متجاوزون على الرصيف ويمنعون السابلة من المرور في الشارع.. وتعتبرهم تلك الجهات المسؤولة متجاوزين على القانون.. وان القانون يجب ان يحترم وينطبق على الجميع ولا مبرر للخروج عليه.. هذه حقائق مسلم بها ولا جدال حولها.. الا انها جاءت في وقت قوضت فيه آمال مجموعة من الناس الكسبة الذين يجدون في فترة العيد وما قبله فرصة للكسب الحلال.. وهم اصحاب عوائل سدت السبل في طريق حصولهم على عمل شريف يسدون به رمقهم في زمن انتشرت فيه البطالة وضاعت فيه الفرص في الحصول على عمل.

الباعة يشكون

يقول بائع الكتب الذي افترض الرصيف لبيع كتب قديمة واخرى مدرسية :- انا الذي اتحدث معه الآن (مهندس زراعي) سدت الابواب بوجهي.. وترينتي ابيع الكتب على الرصيف.. ومع كل ذلك تطاردنا كل الجهات كوننا متجاوزين على القانون! هذا الرجل الذي يضع (البيرة) على راسه ليلتقي اشعة الشمس اللابة ما اوجعنا ليه في واقعا الزراعي المتردي، انه طاقة مهدورة علينا الاخذ بيدها وانتشالها من الضياع.. بائع الملابس النسائية بعد ان تم رفع السقف عن بضاعته صار يعرضها هكذا في (الهواء

الطلق) بعد ان علق بعضها على الحائط قال:- نحن بنظر الحكومة متجاوزون على القانون.. لذلك تم تهديم هذا السوق وسوف نغادره.. بائع ملابس آخر قال:- جاءت سيارات عسكرية ورفعت السقوف (والجنابير) كلها دون سابق ائذار ولا حتى مهلة لرفع البضاعة التي نتاثرت على الرصيف مع العلم اننا نبيع في هذا المكان منذ عشر سنوات وصارت لدينا مصالحي وزبائن يقصدوننا لشراء ما يلزمهم..

من هؤلاء الزبائن: - انهم المارة وركاب الخطوط العديدة التي تقع قرب هذا السوق والسوق المقابل لنا وهو سوق الخضراوات. كما ان (كراج باب المعظم) قريب جدا منا إضافة الى الطلاب من الكليات القريبة منها كليات جمع باب المعظم ثم ان زوار مرضى مستشفى مدينة الطب يسرون من هنا ويشتررون ما يلزم من هدايا وبضاعة متنوعة لهم.. بائع القرطاسية اعرب عن استنكاره هذه المفاجأة واصفا اياها بالهاتكة



مدير عام بلدية الرصافة هموم هؤلاء الناس الكسبة طرحناها على مدير عام بلدية الرصافة المهندس حاتم سلمان: لماذا تم رفع السقوف (الجنابير) للباعه المتجولين في باب المعظم بصورة مفاجئة كما قال الباعة.. نحن مع تنفيذ القانون ونعلم ان هؤلاء بنظر القانون متجاوزون على الرصيف والمارة ولكن لماذا لم يتم اخراهم؟ فقد تفاقوا بدخول سيارات عسكرية وعديدة تعرض بواسطة العربات لاطعمة المشووفة وقد علاذ قبل العيد بيوم واحد فقط

اجاب سلمان: ليس بصورة مفاجئة فقد تم قبل يومين من ذلك رفع الحال الكائنة قبالة وزارة الصحة وكانت تلك الحال امتدادا لسوق باب المعظم فكيف يقول الباعة انهم تفاقوا وهم يرون جيرانهم قد رحلوا! ان هذه المنطقة من المناطق الحساسة وقد شهدت اعمال عنف به جهات مسؤولة على حفظ النظام وفرض القانون.. وهؤلاء الباعة متجاوزون على القانون وكان يجب ترحيلهم سواء اليوم او غدا.. طلبت منا ادارة مستشفى مدينة الطب ازالة تلك الاشباك بعد تشفي بء الكوليرا اي ان الاجراءات كانت في مجملها امنية وصحية.. هناك مناطق عديدة تشهد مثل هذا السوق سواء في الباب الشرقي او بغداد الجديدة او البياع.

سوف نزال كل تلك التجاوزات في كل مناطق بغداد ولسنا مسؤولين عن ايجاد محال لهم... الظروف الامنية تتطلب ذلك.. ارجو ان يفهم اصحاب البسطيات ذلك.